المجاميع النقدية (Monetary aggregates)

يهتم الاقتصاديين وصناع القرار السياسي والاقتصادي بقياس حجم المعروض النقدي أو الكتلة النقدية، لما له من أثر على النشاط الاقتصادي ومختلف مؤشراته، كالتوظيف، والإنتاج، وأسعار الفائدة، وخاصة مستوى التضخم.

وبسبب اختلافهم في الدور الذي تؤديه أو يجب أن تؤديه النقود في النشاط الاقتصادي، لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول مفهوم موحد لعرض النقود، لكنه في كل الأحوال (أي عرض النقود) يمثل مجموع النقود أو وسائل الدفع المتداولة أو الموجودة في حوزة الأفراد والمؤسسات في اقتصاد معين وفي مدة زمنية معينة.

ولقد تعددت مقاييس عرض النقود أو المجمعات النقدية، لكن الأكثر تداولا هي: M_1، M_2، M_3، وفي حين قد أجمع الاقتصاديين والسلطات على مضمون M_1، فهناك اختلاف بين الدول في مضامين M_2 وM_3، ومدى ضرورة استخدام كل واحدة منها في رسم السياسة النقدية الهادفة إلى التحكم في مستوى التضخم، وهذا راجع إلى الاختلاف في أنظمتها النقدية والمالية وتنوع وسائل الدفع فيها.

وسنحاول فيما يلي توضيح مضمون المجاميع الثلاثة بما يتقارب مع النظام النقدي والمالي في الجزائر.

أ. عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1:

ويشمل مجموع وسائل الدفع تامة السيولة، وهي العملة في حوزة الأفراد والمؤسسات باستثناء تلك الموجودة في خزائن البنوك، مضافا إليها الودائع تحت الطلب، أو الودائع الجارية الموجودة لدى البنوك التجارية والخزينة العمومية ولدى الصكوك البريدية، والتي يتم استخدامها عبر الشيكات أو حديثا عبر البطاقات الالكترونية وأجهزة الاتصال المختلفة. والمقصود بتحت الطلب أي يمكن للمودع أن يطلب السحب من رصيده أو تحويله لحساب شخص آخر في أي وقت ودون قيود، لذلك فإن أرصدة الحسابات الجارية تُعتبر سيولة تامة كالنقود الورقية:

$$M_1 = CC + DD$$

CC: عملة في التداول، أي في حوزة الأفراد والمؤسسات غير المصرفية (أوراق نقدية وقطع معدنية مساعدة)

DD: ودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية

أ. خالد موسى مبارك

ب. عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2:

ويُطلق عليها كذلك السيولة المحلية، وهي M_1 مضاف إليها الودائع تحت الطلب التي يُستحق عليها فوائد، أو الودائع الادخارية تحت الطلب على الدفتر، وتختلف عن الودائع تحت الطلب DD في أنها لا يمكن استخدامها لتسوية المدفوعات إلا بعد سحب النقود الورقية بالدفتر، أي أنها أقل سيولة من الودائع تحت الطلب أو الجارية، إلا أن متخذي هذا المجموع (M_2) يرون أن هذه الودائع هي جزء من الكتلة النقدية نظرا لكونها تؤدي وظيفة مستودع للقيمة، إضافة لإمكانية تحويلها إلى نقود ورقية في أي وقت:

$$M_2= CC+DD+DDI$$

DDI : ودائع تحت الطلب تستحق فوائد (ودائع ادخارية تحت الطلب على الدفتر)

ج. عرض النقود بالمفهوم الأوسع M_3:

وتُعرف كذلك بالسيولة المحلية الاجمالية، وهي M_2 مضاف إليها الودائع لأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، وسندات الدين قصيرة الأجل القابلة للتداول، حيث يرى الاقتصاديون وصناع السياسات أن الودائع الآجلة وسندات الدين تُعتبر وسائل لاختزان القيمة، وستتحول إلى وسائل دفع على المدى القصير والمتوسط والطويل، وبالتالي ستؤثر في حجم المعروض النقدي، لذلك يجب أخذها بعين الاعتبار في السياسات النقدية والمالية المتوسطة والطويلة الأجل:

$$M_3= CC+DD+DDI+TD+B$$

TD: الودائع لأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية

B: سندات الدين قصيرة الأجل القابلة للتداول

إذن فإن M_3 تمثل أوسع مقياس للكتلة النقدية وهي تضم: النقود وأشباه النقود

- **النقود:** وهي السيولة التامة وتشمل العملة في التداول والحسابات الجارية بالشيكات ووسائل الدفع الالكترونية.

أ. خالد موسى مبارك

- **أشباه النقود:** وهي الأصول المالية التي يمكن استخدامها كوسيلة للدفع لكن بشكل غير مباشر (أي تتطلب وقتا أطولا وتكلفة أعلى من النقود)، وتشمل الودائع تحت الطلب بالدفتر، والودائع لأجل بكل أنواعها.

د. الجهات والعوامل المؤثرة في حجم المعروض النقدي:

- **الجهات المؤثرة في المعروض النقدي:**

وهي مؤسسات الجهاز المصرفي إضافة للخزينة العمومية:

1. **البنك المركزي:**

يؤثر على المعروض النقدي أو حجم الكتلة النقدية لكونه المسؤول عن عملية إصدار النقود القانونية وهذا من خلال ممارسته للسياسة النقدية بمختلف أدواتها

2. **البنوك التجارية:**

تؤثر على المعروض النقدي بإضافة كتلة نقدية للمعروض النقدي وهي نقود الودائع عن طريق آلية خلق نقود الودائع ضمن نشاطها في قبول الودائع وتقديم القروض.

3. **الخزينة العمومية:**

هي تمثل إحدى مصالح وزارة المالية، وهي تتعامل في الأموال العمومية من خلال تسيير حسابات القطاع العام، حيث يشابه نشاطها في هذا الشأن نشاط البنوك التجارية، خاصة فيما يتعلق بفتح الحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات، وهي تؤثر في المعروض النقدي من خلال هذه العملية.

- **العوامل المؤثرة في حجم المعروض النقدي:**

إضافة إلى الجهات المتحكمة والمؤثر في المعروض النقدي بآلياتها المختلفة، هناك عوامل خارجة عن تحكم هذه الجهات ولها تأثير كبير على حجم العرض النقدي، وهي: التقدم والوعي المصرفي، وميزان المدفوعات.

أ. خالد موسى مبارك

1. التقدم والوعي المصرفي:

يعني مدى ميل الأفراد والمؤسسات إلى إيداع مدخراتهم وفوائضهم المالية لدى البنوك، وإجراء مختلف تعاملاتهم ومدفوعاتهم من خلال الجهاز المصرفي، وهذا بدوره يرتبط بجانبين:

- مدى وعي الأفراد بأهمية ودور البنوك في الاقتصاد، والإيجابيات المترتبة عن التعامل معها، والتي تعود عليهم كأفراد مثل: تسهيل وتسريع المعاملات، توظيف المدخرات للحصول على عوائد، الحصول على الائتمان لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية.
- مدى تقدم وانتشار الهياكل المصرفية وفعاليتها في أداء خدماتها، وكذلك مدى تنوع هذه الخدمات بما يلبي مختلف متطلبات المتعاملين.

فكلما زاد الوعي والتقدم المصرفي أدى إلى زيادة التعامل من خلال البنوك، وهذا يرفع من قدرتها على تقديم الائتمان، وبالتالي القدرة على خلق نقود الودائع، والعكس صحيح.

2. ميزان المدفوعات:

يمثل ميزان المدفوعات، مجموع التحويلات المالية أو النقدية من وإلى الخارج، الناتجة خاصة عن عمليات التصدير والاستيراد، وحركة رؤوس الأموال، ومختلف التحويلات المالية الأخرى، خلال فترة زمنية عادة سنة.

فإذا كانت قيمة الأموال الداخلة أعلى من الخارجة، فهذا يعني فائض في ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا الفائض، في شكل عملات أجنبية، وذهب نقدي إضافي لدى البنك المركزي، والذي يُصدر مقابلها عملة محلية، مما يؤدي إلى زيادة في المعروض النقدي. والعكس في حالة العجز، حيث أن خروج العملة الأجنبية والذهب النقدي من البنك المركزي، سيكون مقابله حصول البنك المركزي على عملة محلية، وبالتالي خروجها من التداول ونقص في المعروض النقدي.

أ. خالد موسى مبارك